الفصل الثاني :علاقة التعليم بمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

اولا : علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي:

- **تعريف مفهوم النمو الاقتصادي :**

بدا الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي بشكل مركز بعد الحرب العالمية الثانية اذ اوضحت دراسات عديدة قوة العلاقة بينهما واعتبرت ان القوة العاملة المتعلمة هي عنصر اساس من عناصر الانتاج القومي ، و في هذا السياق فقد اكد(شولتز) بان وظائف التعليم في اكساب المعارف والمهارات وكشف المواهب وتحفيزالباحثين قد اسهمت جميعها في خلق قيمة اقتصادية كبيرة ونمو اقتصادي .

ويعرف النمو الاقتصادي بانه حدوث زيادة في الامد الطويل في اجمالي الناتج او الدخل المحلي بين فترتين مسببا زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، على ان تؤخذ هذه الزيادة مدى طويلا وليس قصيرا سرعان ما يزول بزوال الاسباب والمؤثرات ، وان تكون هذه الزيادة حقيقية وليس ظاهرية ناتجة عن ارتفاع الاسعار ، وبشكل ادق يعرف النمو الاقتصادي بانه (الزيادة الحقيقية غير الظاهرية في الدخل او الناتج القومي بالوحدات النقدية او بالوحدات الطبيعية خلال فتره زمنيه معينه غالبا ما تكون سنة) ، و يقاس بالأسعار الجاريه في السوق او بالاسعار الثابتة التي تستخدم الارقام القياسية للاسعار لازالة اثر تضخم الاسعار ، و يرمز له بالانكليزية بالمصطلح (GNP الناتج القومي الاجمالي . او GDP الناتج المحلي الاجمالي) ، ويشترط في نمو الدخل الحقيقي الفاعل ان يتجاوز معدل نمو السكان ومعدل نمو التضخم كي يحقق اهدافه في التطور الاقتصادي وبخلاف ذلك لايحقق اهدافه، وهو يمر بثلاث حالات من النمو الاول معدل نمو ثابت مع الزمن ثم معدل نمو متزايد عبر الزمن واخيرا يصبح معل نمو متناقص عبر الزمن وهو ما يعبر عنه بقانون الغلة المتناقصة. والجدير بالذكر ان حجم النمو يتاثر بعوامل اخرى غير عامل الموارد البشرية المتعلمة والمتمثلة بالموارد الطبيعية وحجم راس المال وتوفر التقنيات الانتاجية الحديثة والاستقرار الاجتماعي السياسي والامني فضلا عن الاعراف والتقاليد الاجتماعية وغيرها .

- **مقاييس النمو الاقتصادي :**

١- **المقارنة بين فترتين زمنيتين** : يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في انتاج السلع و الخدمات الكلية بين عند المقارنة بين سنتين متتاليتين وبذلك تكون الصيغة الرياضية له كما يأتي:

$$\mathbf{GNP} = \frac{\text{المقاارنة سنة}}{\text{الأساس سنة}} - \mathbf{1}$$

أما اذا كانت بين فترتين زمنيتين غير متتالية فالصيغه الرياضيه تصبح كما يلي:

$$\boldsymbol{GNP} = \sqrt[n]{\frac{\text{المقارنه سنة}}{\text{الأساس سنة}}} \textbf{-1}$$

أو يمكن تحويله الى صيغة اسية :

$$\mathbf{GNP} = \left(\frac{\text{المقارنه سنة}}{\text{الاساس سنة}}\right)^{\frac{\mathbf{1}}{n}} \textbf{- 1}$$

- حيث أن (n) عدد السنوات بين سنة الأساس و المقارنة .

- مثال ١: اذا كان الدخل القومي في سنة الأساس 205 و. ن. (وحده نقديه) و كانت في سنة المقارنة 310و. ن. فما هو معدل النمو الاقتصادي لسنتين متتاليتين؟

- الحل/

$$\mathbf{GNP} = \frac{\text{المقارنه سنة}}{\text{الأساس سنة}} - \mathbf{1}$$

$$\mathbf{GNP} = \frac{\mathbf{310}}{\mathbf{205}} - \mathbf{1}$$

$$= 1.51 - 1$$

$$= 0.51$$

- هذه النتيجة الموجبة تفسر وجود نمو عالي.

*ملاحظه : اذا كانت النتيجة سالبة فهي تدل على تراجع الناتج القومي مقارنة بالفترة السابقة مما يعني وجود مشكلة مايصطلح عليه بالركود او الانكماش الاقتصادي.

- مثال٢: اذا ارتفعت نسبة الناتج المحلي من 3% سنة 2016 الى 6% سنة 2017 فما هو معدل التغيير السنوي؟
- الحل/

$$\mathbf{GNP} = \frac{\text{المقارنه سنة}}{\text{الأساس سنة}} - \mathbf{1}$$

$$\mathbf{GNP} = \frac{\mathbf{6}}{\mathbf{3}} - \mathbf{1}$$

$$= ٢ - 1$$

$$= 1\%$$

- مثال٣: اذا كان الدخل القومي في سنة الأساس 205 و.ن ثم اصبحت في سنة المقارنة 310و. ن وكان الفرق بين سنتي الأساس و المقارنة هو 10سنوات فما هو معدل النمو الاقتصادي؟

- الطريقة الأولى الجذرية :

$$\boldsymbol{GNP} = \sqrt[n]{\frac{\text{المقارنه سنة}}{\text{الأساس سنة}}} \textbf{-1}$$

$$\boldsymbol{GNP} = \mathbf{10}\sqrt{\frac{\mathbf{310}}{\mathbf{205}}} \textbf{-1}$$

$$GNP = 10\sqrt{1.51} \textbf{-1}$$

$$=1.04 - 1$$

$$=0.04$$

- الطريقة الثانية الاسية :

$$\mathbf{GNP} = \left(\frac{\text{المقارنه}}{\text{الاساس}}\right)^{\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{n}}} \mathbf{- 1}$$

$$\mathbf{GNP} = \left(\frac{\mathbf{310}}{\mathbf{205}}\right)^{\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{10}}} \mathbf{- 1}$$

$$= (1.51)^{\frac{1}{10}} - 1$$

$$=1.04 - 1$$

$$= 0.04$$

٢- معادلة سكنر SKINNER في النمو الاقتصادي :

بورهوس سكنر هو عالم نفس امريكي اهتم بدراسة الظواهر السلوكية للكائنات واصدر كتابه (سلوك الكائنات)، وقد اعتمد نظرية التعزيز(المكافاة على الاستجابة) كاساس قامت عليه معادلته اذ اعتبر كل استجابة في مجال النمو الفكري تؤدي الى نمو اقتصادي واعتبر تحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز. وقد وضع معادلته في النمو الاقتصادي بمساعدة العلماء الاقتصاديين هارود – دومار عام ١٩٥٢ التي تعتمد على ثلاثة متغيرات وهي :

$$D = S.P - R$$

حيث إنَّ:

- D : هو معدل النمو للدخل .
- S : معدل الادخار الصافي .
- P : إنتاجية رأس المال .
- R : معدل نمو السكان السنوي .

وقد قدر نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% واعتبرها نسبة مقبولة في ذلك الوقت كما قدر انتاجية راس المال بحوالي 0.2 % واعتبرها نسبة منخفضة

- **مثال١** / اذا كان معدل الادخار الصافي كنسبه من الدخل القومي (6%) و إنتاجية الاستثمارات الجديدة هي (2%) و كان معدل النمو السكاني (3%) .فما هو معدل النمو السنوي للدخل؟
- الحل/

$$D = S.P - R$$

$$D = (6 \times 2) - 3$$

$$D = 9\%$$

- **مثال٢/** اذا كان معدل نمو الدخل القومي (3 %) و كانت إنتاجية الاستثمارات الجديدة هي (2%) و معدل النمو السكاني (1.5) . فما هو معدل الادخار الصافي؟
- الحل/ المعطيات :

{D=3% , P=2% , R=1.5 , S = ?}

3 =S . 2 -1.5

3 =2S -1.5

3+ 1.5 = 2S

4.5 =2S

$$S = \frac{4.5}{2}$$

معدل نمو الادخار % 2.25=

- **نظريات النمو الاقتصادي:**

توجد نظريات عدة حول النمو الاقتصادي وهي :

- النظرية الكلاسيكيه : و هنا يعتمد النمو على الادخار و الاستثمار الذي يحقق التراكم الرأسمالي .
- النظرية الكلاسيكية الجديدة: تؤكد على تفعيل دور القطاع وتؤكد بان عملية النمو تعتمد على عناصر العمل والسكان و الادخار و التخصص و تقسيم العمل .
- نظرية شومبيتر: يتوقف النمو على التنظيم و الإدارة و الاقتراض المصرفي.
- نظرية هارود ـ دومار :أكدا على ان الادخار هو السبب الأساسي لزيادة الاستثمار و من ثم رأس المال.
- النظرية الكينزيه :النمو في النظرية الكينزيه يعتمد على حجم الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري الحكومي أو ما يسمى بالطلب الفعّال.
- نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس) : و يؤكد بأن النمو يعتمد بالدرجة الأساس على القطاع الصناعي في قيادة النمو الإجمالي.
- نظرية الحاجات الأساسية: و هنا يعتمد في النمو على الفقراء.
- نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد: إن سبب التخلف هو ضعف الاستقلال الاقتصادي للدول النامية.

- نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن
- النظرية الماركسية
- النظرية الحدية
- نموذج نادي روما
- نموذج ثورة التبعية الدولية
- **نظرية مراحل النمو (والت روسو):** تتلخص هذه النظرية باعتقاد روسو بأن عملية النمو و التنمية و التطور تمر بمراحل معينة متتابعة زمنيا و كل مرحله لها خصائص معينة تعكس إنجازاتها التي حققها المجتمع. و إن هذه الإنجازات هي نتائج هذه المراحل التي استنبطها روسو من حركة احداث التاريخ الحديث و التي اكد فيها على ان التحول نحو بلد صناعي متقدم يحتاج الى المرور عبر جميع هذه المراحل. و تتلخص هذه المراحل بما يأتي:

١. مرحلة المجتمع التقليدي.
٢. مرحلة التهيؤ للانطلاق.
٣. مرحلة الانطلاق.
٤. مرحلة النضج و التطور.
٥. مرحلة الاستهلاك الوفير (التطور و التقدم).

و هو يرى إن كل مرحله تمهد الطريق تلقائياً الى المرحلة التي تليها.

أولا/ مرحلة النمو التقليدي : أهم سمات هذه المرحله هي :

أ- إن المجتمع يتسم بالتخلف الاقتصادي و الاجتماعي الشديدين و تعتمد الدوله في دخلها القومي على الزراعة التقليديه البدائيه ذات وسائل الإنتاج الزراعيه البدائيه .

ب- يكون أغلب الإنتاج للاستهلاك الفردي العائلي و ليس للسوق .

ت- طغيان النظام الاقطاعي في المشهد الاقتصادي .

ث- يتسم المجتمع بنظام قائم على معاداة التغيير و الاعتماد على الاسره و العشيره في التنظيم الاجتماعي .

ج- غالبا ما تكون فترة هذه المرحله طويله نسبياً و لذلك فهي بطيئه جدا نحو التغيير .

ثانيا/مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتسم هذه المرحله بما يأتي:

أ- وجود نوع من التحول في بناء المؤسسات السياسيه و الاقتصاديه نحو المصالح الفرديه بشكل أساسي فضلا عن الجماعيه .
ب- يزداد الاستثمار نسبيا في البنيه التحتيه و التعليم و الخدمات و القطاع المصرفي و الصناعه لأغراض الإنتاج المحلي.

ثالثا/مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحله بدخول المجتمع الى الانطلاق و يتسم بما يلي :
أ- سيطرة القوه الفاعلة للتطور على المجتمع فتبدأ ظاهرة النمو و التنمية كظاهرة طبيعية .
ب- ظهور التطور التكنلوجي الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي حيث ينتقل المجتمع من الحكم الفردي الى الحكم السياسي الجماعي و التي تهتم بتحديث الاقتصاد و تطويره.
ت- توسع الاستثمار و رأس المال اذ ترتفع نسبة الاستثمار و تتوسع قاعدة الصناعات الجديدة بسرعة و يتم تصنيع القطاع الزراعي.
ث- تتسم هذه المرحلة بالعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.

رابعا/مرحلة النضج و التطور : وتتسم هذه المرحلة بخصائص عدة كما يلي:
أ - حصول تطور في جميع القطاعات الاقتصادية للدولة مع ارتفاع في مستوى الإنتاج و المساهمة في الدخل القومي.
ب- ارتفاع القدرات الإنتاجي للاقتصاد المحلي و تقام الصناعات الأساسية و الصناعات القائدة للتنمية كصناعة الآلات الميكانيكية و الالكترونية و الكيميائية مع زيادة الصادرات الصناعية.
ت- من اهم التغييرات في هذه المرحلة التحول السكاني من الريف الى الحضر و تحول الريف الى حضارة اكبر.
ث- ارتفاع نسبة الفنيين و العمال الماهرين.
ج- النظر الى الدولة على انها هي المسؤولة عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين فضلا عن التأمين الاجتماعي.
ح- تحول القيادة من أصحاب رؤوس الأموال الى فئة المدراء الفنيين.

خامسا/مرحلة الاستهلاك الوفير: وفي هذه المرحلة الزمنية يفيض الإنتاج عن الحاجة المحلية و يعيش السكان بدخول عالية و تنتشر مظاهر الرخاء و الرفاهية و من اهم مصاديقها:

أ- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السلع المعمره و السلع الكماليه و السلع التفاخريه.
ب- زيادة الإنتاج الفكري و الادبي و الفني.
ت- الاهتمام بالبيئه و التلوث و التنمية السياسية.

وفيما يلي مخطط لنظرية مراحل النمو لروستو :

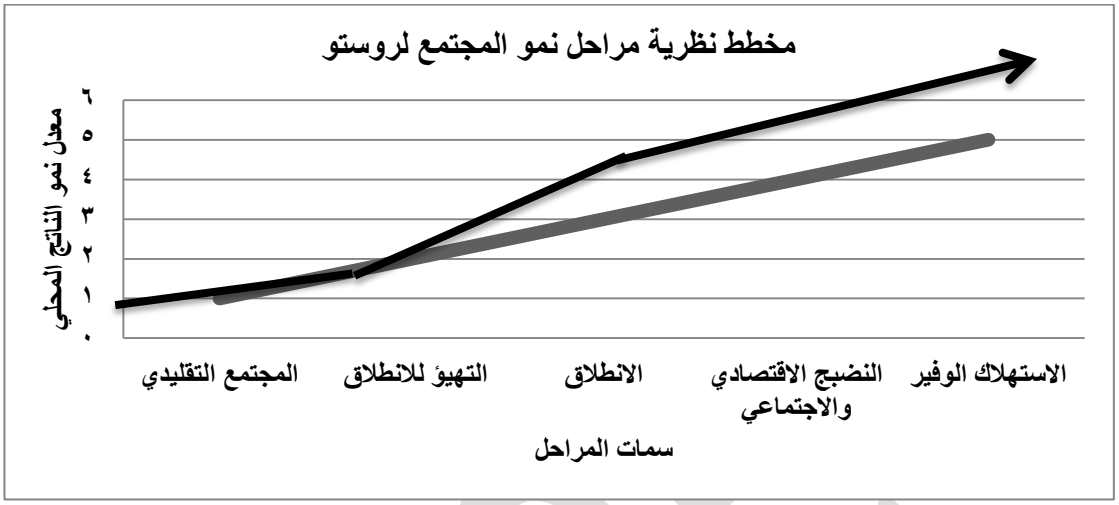

- **انواع النمو الاقتصادي :**

يتنوع النمو الاقتصادي تبعا لتطبيقه الى انواع ثلاثة هي :

١- النمو التلقائي : وهو النمو الذي يتحقق في ظل الحرية الاقتصادية وحركة قوى السوق الذاتية المتمثلة بالعرض والطلب التي تحقق التوازن الاقتصادي وهو بعيد عن التدخل الحكومي المباشر ويتسم بالبطئ والتدرج واستيعاب الصدمات مما يعطيه زخم للاستمرارية
٢- النمو المخطط : النمو الناتج عن التخطيط الحكومي الشامل للنشاط الاقتصادي ويعتمد فاعليته غلى كفاءة التنفيذ والمتابعة وعند تطبيقها سيمتلك صفة الاستمرارية
٣- النمو العابر : هو نمو غير ثابت وغير مستمر لانه يحدث نتيجة ظهور عوامل طارئة لاتزول الابزوالها مثل ارتفاع اسعار النفط العالمية
٤- النمو الفعلي : يمثل نسبة التغيير في الدخل الى الدخل
٥- النمو المرغوب : هو النمو الذي يتحقق بتشغيل اقصى طاقة انتاجية في النشاط الاقتصادي

٦- النمو الطبيعي : هو اقصى معدل للنمو ناتج عن الزيادة في التقدم الفني والتراكم الراسمالي والقة العاملة المتعلمة عند مستوى الاستخدام الكامل . والجدير بالذكر فان تعادل النمو الفعلي مع الطبيعي والمرغوب سيسهم في الحد من البطالة والتضخم

ثانيا / علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية :

- **تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها :**

بدا التركيز على الفكر الحقيقي لمفهوم التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار الدول الفقيرة والنامية وكان ينظر للتنمية حتى نهاية الخمسينات على انها عملية توليد الإنتاج و القدرة على التوسع في الإنتاج والدخل بمعدلات اسرع من معدلات النمو السكاني مع العمل على زيادة المساهمة النسبية في الإنتاج و العمالة لصالح القطاع الصناعي .ثم توسع مفهومها فعرفت على انها التغيير الجذري الإيجابي والشامل لنوعية الحياة بشكل مستدام في كافة مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بإعتماد الخطط التنموية التي تحقق الأهداف المطلوبة من زيادة الدخل القومي وتوزيعه بشكل عادل لسد الحاجات الأساسية للفرد و تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

اهداف التنمية الاقتصادية : للتنمية اهداف عدة غالبا ما تضمن هذه الاهداف في الخطط التنموية وتضم مايلي :

١- تهدف الى تحقيق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي بما يضمن حصول تغيير هيكلي اقتصادي في الناتج المحلي ويضمن استمرار النمو وزيادة الدخل القومي الحقيقي لا النقدي مع تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للدخل بما يضمن تقليل التفاوت في الدخول والثروات .

٢- استثمار الموارد الطبيعية بشكل مستدام دون هدر

٣- التشجيع على الادخار والاستثمارلرؤوس الاموال لتحقيق التراكم الراسمالي

٤- تطوير البنى التحتية والتكنلوجيا المستخدمة والبحث والابتكار العلمي للانتقال من حالة اقتصادية الى اخرى افضل منها

- **انواع التنمية الاقتصادية :**

تتنوع التنمية بحسب اهدافها الى انواع عدة وهي: **التنمية الشاملة** التي تهتم بالتغيير الهيكلي النوعي والكمي لكافة الاقطاعات الاقتصادية ، **والتنمية المتخصصة** والتي تركز على قطاعات معينة دون غيرها ، **والتنمية المتكاملة** التي تدعو الى رفع المستوى المعاشي لجميع افراد المجتمع دون انحياز لطبقة على حساب اخرى **والتنمية المستدامة** وهي التي تهتم بالجيل المواكب لها دون الحاق الضرر بالاجيال اللاحقة .

- العوامل والمقومات الاساسية للتنمية :

لايمكن تحقيق التنمية الا اذا توفرت العوامل والمقومات الضرورية لها والتي تضم الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ،والمناخ الاجتماعي الحريص على تحقيقها ،وراس المال البشري والمادي . و تمويل مالي لتحقيق اهدافها وهذا التمويل اما محلي عن طريق الادخارات المحلية الحكومية والخاصة العائلية او الاقتراض المحلي ،او من خلال التمويل الخارجي المعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية الموجهة للاستثمار الداخلي فضلا عن الاقتراض الخارجي الموجه للاستثمار ايضا. كما تحتاج الى قاعدة بيانات وخطط معدة مسبقا بمختلف الازمان وموارد بشرية متعلمة ومدربة وذات مهارات عالية ، اما الاخفاق والصعوبة في توفير هذه العوامل والمقومات فيشكل حواجز لتحقيقها .

- **نظريات التنمية الاقتصادية :**

ظهرت نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة تعكس وجهات نظر أصحابها، وسوف يتم استعراض وجهات نظر عديدة أهمها ما يلي ¬ :

- **النظرية الكلاسيكية**: اكد الاقتصادي"آدم سميث" على حاجة الاقتصاد القومي لشروط مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من اهمها اعتماد الية السوق وتقسيم العمل والتخصص والتراكم الراسمالي والمنافسة والانفتاح التجاري الا أنه اعتقد بوجود قيود مهمة توقف العملية التراكمية للتنمية والمتمثلة بندرة الموارد الطبيعية .غير أن "مالتوس" كان يخالف هذه النظرة، ويرى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو، وان كل زيادة في الإنتاجية و الدخل ستنعكس على تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل، أما "ريكاردو" فيعتقد ان عملية التنمية متجددة ذاتيا، ومع ذلك يقر بالوصول الى حالة من الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات نتيجة للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال بسبب قانون

تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية . كما اتفق المفكر ستيوارث مل معهم على ان التراكم الراسمالي هو الاساس لتحقيق الارباح التي تعتمد على كلفة العمل المنتجة ، وان اهم تحديات التنمية هي النمو السكاني وقانون الغلة المتناقصة الذي يبدا فيه الانتاج بزيادة متزايدة ثم زيادة ثابتة ثم بزيادة متناقصة ثم يبدا الانتاج بالتناقص بعد ان يصل الى اعلى قمته لاسباب ادارية وفنية وغيرها .

لقد حاول اخرين كثيرين من المدرسة الكلاسيكية التاسيس الى نظريات في التنمية الاقتصادية منهم ارثر لويس ونظريته استغلال فائض العمالة للتصحيح الهيكلي الاقتصادي ونظرية هرشمان في النمو غير المتوازن التي تؤمن بان الصناعة هي الوسيط لنمو باقي القطاعات فضلا عن نظرية الدفعة القوية لروزنشاين التي تعتبر الاستثمار بنسبة تقارب ١٣% من الدخل القومي قادرة على دفع الاقتصاد من الركود الى النمو الذاتي .

-**النظرية النيو الكلاسيكية**: أحد أهم ما جاءت به هذه النظرية هي ان التنمية تعتمد على عوامل عدة منها تكوين رأس المال الذي يعتمد على مستوى الادخار المرتبط طرديا بسعر الفائدة في المصارف ومستوى الدخل في حين يتحدد الاستثمار طرديا بحجم الادخار و بالانتاجية الحدية لراس المال لكنه يرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة ، ومن العوامل الاخرى المحددة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، واعتبروا التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، ، كما أن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الركودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وأن المنافسة هي الاكثر كفاءة لدعم عملية التنمية .

-**النظرية الكينزية** : بالنسبة لتحليل "كينز" فقد انصب على مواجهة البطالة والتي ستبقى مشكلة في الأجل الطويل ، كما حصر الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية والإصرار على التقدم العلمي ومعدل التراكم الرأسمالي .

- **لنموذج التنموي لكل من "هارود ودومار"** : والذي يعتبر الإنتاج والنمو الاقتصادي كمحصلة للتفاعل بين العمل ورأس المال، وأن العمالة الكاملة تتحقق في الامد القصير عندما يتساوى حجم الاستثمار مع حيم المدخرات، كما أن الاستثمارات طويلة الامد تخلق طاقات إضافية للتوظيف مما يؤدي

بدوره أيضا الى مزيد من الادخار والاستثمار المتواصل. وعليه يتوقف معدل النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقة بين الدخل والإنفاق من جهة، والناتج الاضافي المتولد من الاستثمارات الأولية من جهة أخرى، كما أن هناك مستوى حرج للدخل الفردي يتمثل كحد أدنى للدخل يسمح بالنمو الاقتصادي، والذي يقابله حد أدنى للجهد يلزم لرفع مستوى الدخل الفردي بشكل يعظم العوامل المعززة للتنمية، ويقزم العوامل المعيقة لها وخاصة النمو السكاني المتزايد

- **النظريات الاجتماعية النفسية** : تقوم هذه المجموعة من النظريات على أساس العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية من جهة والخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد في أي مجتمع من جهة أخرى، ومن المفكرين المؤيدين لمثل هذه النظريات كثيرين ومنهم مسلر اذ .يرى "مسلر" أن التحديث او الحداثة تنتج عن التمايز في البناء الاجتماعي، والذي يبرز في قطاعات هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وأن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس الى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة فيها علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذ سوف يصبح المجتمع مثل المجتمع الغربي في تكوينه وتركيبه وثقافته، لان النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية والتعرض لوسائل الإعلام تؤدي في جميع المجتمعات الى نفس النتيجة وهي التحديث والتاثر بالحياة الغربية . أما "ماكليلاند" فيرى بأن التنمية هي المحصلة لمستويات الإنجاز والإبداع الفردي والجماعي في أي مجتمع، وأنه كلما ازداد عدد الأفراد المبدعين المحفزين بالإنجاز العالي والمغامرة والمخاطرة من خلال التوجيه والتثقيف والتوعية النفسية والاجتماعية والتعليم خاصة في مراحل الطفولة الأولية كلما توفرت فرص أكثر للتقدم والتنمية الاجتماعية ، ويضيف "هيجن" الى ذلك بأن النمو الاقتصادي يتحسن من خلال تشجيع الشخصيات الخلاقة والاصلاحية التي تقود التحولات المجتمعية من حالات التخلف الى حالات أكثر تقدما تبنى على العلم والمعرفة والتكنولوجيا .

- **نظريات التنمية الشاملة** : أخذت اتجاهين ركز الاتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات تنمية سريعة متجددة ذاتيا؛ بينما ركز الاتجاه الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عنها التنمية الشاملة والمتجددة . فنظرية الاتجاه الاول قدمت عدة تفسيرات لسبب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية شاملة سريعة مثل تزايد السكان الذي يتمخض عنه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، وكذلك تخصص

الدول النامية في مجالات اقتصادية ذات آثار ثانوية على بقية القطاعات كاستخراج المعادن أو الاعتماد على تصدير المواد الزراعية، بالاضافة الى تدهور شروط التجارة لغير صالح هذه الدول، فضلا عن عدم قدرتها على الادخار وضعف الحافز على الاستثمار وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج . .أما عن العوامل المؤدية الى تنمية شاملة متجددة فتشمل مدى اعتناق مبدأ الحرية الاقتصادية من طرف الدولة، ومدى وفرة الهياكل الاجتماعية، مستوى التعليم والاستثمار في الموارد البشرية، نوعية الإدارة القائمة والإيديولوجية السياسية السائدة .لذلك فإن كل مجتمع مطالب بأن يفكر في ايجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وتطوير قدرات أفراده وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية المحلية بكل مقتضياتها. ويعتبر "بول بار ان" ان أحد أهم استراتيجيات التنمية الشاملة هي "التنمية المستقلة "كرد فعل ضد الدول الرأسمالية المتقدمة للحد من سيطرتها على الدول النامية .

من خلال ما تقدم نجد أن نظريات التنمية عرفت تطورا كبيرا ومستمرا تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي في تشخيص مصادر التنمية اليت ظلت الظروف المحيطة هي التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة البشر فتتبناها ونظرها إطار

- **استراتيجيات التنمية الاقتصادية :**

ارتبطت فكرة التنمية في الدول النامية بجهود التصنيع، فلا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة ، وارتبط وضع التصنيع للتنمية باختيارات ستراتيجية ثلاثة هي :

1- **استراتيجية إحلال الواردات** :

هذه الاستراتيجية تستهدف إقامة بعض الصناعات لانتاج بدائل للمنتجات المستوردة مستفيدة من عاملين من عوامل الانتاج هما، العمالة والمواد الاولية بشروط مناسبة، وتمثلت هذه الاستراتيجية بمرحلتين هما :

أولاً: المرحلة الأولى: تمثلت بانتاج السلع الاستهلاكية التقليدية لاشباع حاجات السوق المحلية، كالمواد الغذائية والغزل والنسيج. . الخ، معتمدة على التكنولوجيا البسيطة ذات الاستخدام الكثيف للعمل، وسيؤدي ذلك الى النمو الصناعي وانخفاض واردات السلع الاستهلاكية، مما ادى الى تخفيف العبء على موازين المدفوعات لتلك الدول.

ثانياً: اما المرحلة الثانية فتمثلت بانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات والغسالات واجهزة المذياع والتلفاز وتجميع السيارات، إضافة

الى السلع الانتاجية كالحديد والصلب والاسمنت... الخ. على اساس تكنولوجيا متقدمة نسبياً، كثيفة الاستخدام نسبياً لراس المال، واعتمد بعضها على استيراد السلع نصف المصنعة، بل والمواد الأولية ،وسيؤدي ذلك الى القاء اعباء اضافية على موازين المدفوعات، على عكس الحال في المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية.

2- **استراتيجية التصنيع من اجل التصدير:**

ان هدف إقامة الوحدات الصناعية يختلف من بلد لآخر، فالدول ذات القاعدة الزراعية تعاني جميعها من عجز في ميزان المدفوعات ، لذا يتوجب عليها زيادة حجم صادراتها لتحسين ميزان المدفوعات، ويعتبر ذلك هدفاً استراتيجياً.

اما مجموعة الدول المنتجة للنفط، ، فانها لا يقتصر تصديرها للنفط الخام، بل لا بد من بناء قاعدة صناعية تقوم على اساس استخدام المواد الأولية، والطاقة المتوفرة لديها وتصدير انتاجها الى الخارج، كتكرير البترول والبتروكيمياويات والاسمدة والحديد والصلب والالمنيوم.

ومن اسباب الأخذ بهذه الاستراتيجية هي:

أ. الافادة من حصيلة الصادرات من النقد الاجنبي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب. التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية، والبيع في الاسواق الاجنبية الخارجية

٣- **استراتيجية الاعتماد على الذات:**

فشلت استراتيجيتا إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في تحقيق أهدافهما المرسومة في احداث تنمية اقتصادية فعالة، والقضاء على التخلف والتقليل من التبعية للعالم الخارجي، مما دفع البلدان النامية الى ايجاد استراتيجية بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات كأساس لانجاح هذه العملية من خلال سيطرة المجتمع على موارده الذاتية سواء اكانت موارد طبيعية ام بشرية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية، بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتحرير البلد من التبعية والاستغلال، ، ويمكن تحديد أهم عناصر هذه الإستراتيجية بالآتي:

١. الحد من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان النامية والتي تتركز في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي ونقل التقنية وتحويلات رأس المال وغيرها.
٢. الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بالشكل الذي يلبي احتياجات السكان الأساسية، وتشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة.
٣. التكامل بين القطاعين الرئيسيين، الزراعة والصناعة وتعزيز تطويرهما دون اللجوء الى الخارج قدر الإمكان، وبما يحقق معدلاً مرتفعاً للنمو والاستخدام.
٤. وضع السياسات الكفيلة بتفادي أي خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني وتصحيحه
٥. زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وعلى جميع المستويات.
٦. تعزيز قدرة الموارد البشرية صحياً وتعليمياً ، مع تبني اسلوب فعال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.
٧. تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة وتطوير التقنية المحلية وتوفير مستلزمات تطويع التقنية المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه البلدان.

لذا تتضمن التنمية المستقلة تحرير شامل للموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على ان يعط دوراً فعالاً للعنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية مستفيداً من الخبرات والتجارب العالمية السابقة .

- **علاقة التعليم بالنمو والتنمية الاقتصادية :**

يسهم التعليم في انتاج راس المال البشري وتعتبر مدخلات العمل الماهرة والمتعلمة من اهم عوامل زيادة الانتاج فضلا عن التكنلوجيا الحديثة الناتجة عن المعرفة والابداع والابتكار والبحث العلمي التي تطور الانتاج كما ونوعا وقد اشارت كثير من التجارب التنموية الى ان زيادة الطاقة الانتاجية تعود الى الاستثمارات غير الملموسة ومخزون راس المال البشري بالتعليم والتدريب والابتكار.كما اكدت كثير من الدراسات كما اشرنا سابقا على ان الزيادة في المخزون التعليمي للعمال يسهم في زيادة النمو والعوائد الاقتصادية بل ان عملية النمو والتنمية مرهونة بفاعلية وكفاءة النظام التعليمي فقد تحولت دول فقيرة الى متقدمة بسبب تطوير نظامها التعليمي كما هو الحال في دول النمور الاسيوية.

فالتعليم يسهم في الخطط المرحلية والمستقبلية واعداد الكوادر المطلوبة للتنمية ورفع كفاءتها والتشجيع على التخصصات العلمية التطبيقية التي تحتاجها عملية التطوير وتشجيع المبدعين القادرين على الابتكار والتحديث وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما انه يسهم في التحولات القيمية والتربوية للبشر لمحاربتها العادات والتقاليد التي لاتتلائم والتحول نحو المجتمعات المتطورة اقتصاديا وصناعيا .

كما يسهم التعليم في انتاج راس المال البشري وتعتبر مدخلات العمل الماهرة والمتعلمة من اهم عوامل زيادة الانتاج فضلا عن التكنلوجيا الحديثة الناتجة عن المعرفة والابداع والابتكار والبحث العلمي التي تطور الانتاج كما ونوعا وقد اشارت كثير من التجارب التنموية الى ان زيادة الطاقة الانتاجية تعود الى الاستثمارات غير الملموسة ومخزون راس المال البشري بالتعليم والتدريب والابتكار.كما اكدت كثير من الدراسات كما اشرنا سابقا على ان الزيادة في المخزون التعليمي للعمال يسهم في زيادة النمو والعوائد الاقتصادية بل ان عملية النمو والتنمية مرهونة بفاعلية وكفاءة النظام التعليمي فقد تحولت دول فقيرة الى متقدمة بسبب تطوير نظامها التعليمي كما هو الحال في دول النمور الاسيوية.

فالتعليم يسهم في الخطط المرحلية والمستقبلية واعداد الكوادر المطلوبة للتنمية ورفع كفاءتها والتشجيع على التخصصات العلمية التطبيقية التي تحتاجها عملية التطوير وتشجيع المبدعين القادرين على الابتكار والتحديث وتحقيق الاكتفاء الذاتي